جمهورية العراق
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الإقليمية والمحلية
قسم التنمية الريفية

التنمية الريفية
الستراتيجيات والبرامج التنفيذية

اعداد
قيصر إسماعيل جبير
سعاد فؤاد خماس

المفهوم

يقصد بالتنمية

- انها "عملية نهضة في محاولة لأزاله حاله التخلف، وهذه العملية لا يمكن تحقيقها أذا لم تقترن بالعملية التخطيطية التي من خلالها يحصل التحول والتغيير المستهدف في تركيب وهيكل الاقتصاد وما يتبعه من تحولات اجتماعية وتحقيق لمستوى من الرفاهية الملائم للإنسان، فهي عمل إرادي مخطط له.

- انها عملية تطور مستمر تتخذ أشكالاً مختلفة تهدف إلى الرقي بالوضع الإنساني إلى الرفاه والاستقرار والتطور بما يتوافق مع احتياجاته وإمكانياته الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ضمن بيئته والمستوى الحضاري السائد.

تعتمد التنمية على محورين أساسين

الإنسان الذي يمثل المورد الأساسي و هدف التنمية

البيئة تمثل الوعاء الذي يختص الكائن البشرى ويكفل له سبل النماء والاستقرار شمولي لكافة الموارد الطبيعية والحضارية.

مفهوم التنمية الريفية (في تغير وتطور مستمر)

- حددت **الاسكوا** مفهوم التنمية الريفية بانها عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع وجماعته وتوجيهها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية والمالية المتاحة للمجتمع.

- اما **البنك الدولي** فقد عرفها على انها إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة من الناس هم فقراء الريف وتتضمن هذه الإستراتيجية توسيع منافع التنمية حتى تشمل من أهم أكثر فقراً بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية.

- وبالنسبة لمفهوم **التنمية الريفية المتكاملة** فهي مفهوم يرجح على ضرورة التكامل بين الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات الريفية وضرورة تقديم خدمات متكاملة تمكن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية، وتتضمن مشاريع التنمية الريفية بشكل عام أنشطة إنتاجية زراعية تهدف الى الحد من الفقر وتحسين المستوى المعاشي من خلال زيادة دخل الاسرة

ويمكن ان نخلص الى **مفهوم التنمية الريفية:**

بـأنها مجموعة البرامج والمشروعات والعمليات التي تنفذ لإحداث تغيير ارتقائي مخطط للنهوض بالمجتمعات المحلية في الريف اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وبيئياً بنهج ديمقراطي يكفل المشاركة الواسعة تخطيطاً وتنفيذاً وتقويماً، ويستهدف تحقيق التكامل بين الجهود الرسمية والشعبية لإحداث التحولات المطلوبة لتنمية الموارد الطبيعية والبشرية، وشيوع العدالة في توزيع مردودات التنمية وجني ثمارها في المجتمعات، وتكامل جهود التنمية على المستوى القومي باعتبارها جزء من التنمية الوطنية الشاملة.

وبهذا المفهوم يرى انه قد احتوى مفهوم التنمية والتنمية الريفية المتكاملة، والبيئة والاستدامة.

هدفها الرئيس

تسعى سياسات التنمية الريفية إلى تحقيق هدف ستراتيجي اساسي يتمثل في التنمية والنهوض بالقرية بما يتوفر بها من امكانات بحيث يتم إمدادها بكافة الاحتياجات الأساسية وتضييق الفجوة الموجودة بين القرية والمدينة من حيث حجم الخدمات وتوزيعها.

عناصر التنمية الريفية

الأساس الاقتصادي

- النشاط الزراعي
- مصادر الدخل غير الزراعية

البنية الأساسية والخدمات العامة

عدالة توزيع المصادر المولدة للدخل

الخدمات المساندة للإنتاج الزراعي

لماذا التنمية الريفية؟ (من وجهة نظر التخطيط)

التباين الكبير بين الريف الحضر

حق السكان الحصول على الخدمات

نشر التنمية

الامن الغذائي

توفر الميزات النسبية

أبعاد التنمية الريفية

البعد الاجتماعي

الذي تقترن به الجهود الرامية لتحقيق معدلات من النمو الاقتصادي المتطور والمستدام، وتشكل **التنمية الزراعية** في هذا البعد الأساس وترتبط بها الأنشطة الريفية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

البعد الاجتماعي

الذي يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والحد من الفقر عن طريق وضع وتفعيل السياسات الرامية لتوسيع فرص العمل الإنتاجي وتضييق الفوارق الاقتصادية بين الفئات الاجتماعية في الريف، وتضييق الفوارق التنموية بين الريف والحضر، والتركيز على تحسين مستوى المعيشة ودخول الفئات الأكثر فقراً.

بعد التنمية البشرية

الذي يعنى بتوفير الخدمات الصحية وبتوسيع فرص التعليم وبرامج التدريب وتنمية القدرات وتمكين الفئات الضعيفة من المشاركة الفاعلة في التخطيط واتخاذ القرارات وإدارة وتنفيذ المشروعات.

البعد البيئي

الذي تهدف البرامج المرتبطة به إلى تحقيق تنمية ريفية مستدامة تتأسس على مبدأ حماية البيئة والموارد الطبيعية المتاحة من التدهور بما في ذلك الماء والأرض.

التحديات في الريف العراقي

- ان الصفة الغالبة للقرى هو التبعثر وصغر الحجم.

- افتقار الكثير من القرى الى الخدمات الأساسية العامة كالصحة والتعليم والكهرباء والماء والمراكز الثقافية والترفيهية والتسويقية.

- التدهور في وضعية المساكن من حيث نوعية البناء والتصميم وعدم توفر الشروط الصحية لمعظم الوحدات السكنية.

- نمو عدد القرى في العراق بشكل غير مدروس، وهذا يؤشر تدهور الأوضاع في القرى.

-انخفاض حصة العراق من الحصة المائية بشكل عام فضلا عن تناقص الحصة اثناء التوزيع بين المزارعين.

- التصحر بسبب تغير المناخ وانحسار خط المطر.

-تفتت الأراضي الزراعية عبر الزمن بين الأجيال المتعاقبة.

- الطابع الاجتماعي السائد

تؤدي هذه المشاكل في حال عدم معالجتها الى:

خلق واستمرار حالة تخلف اجتماعي وثقافي وصحي وهجرة الايدي العاملة للنشاط الزراعي ومن ثم هجرة الريف باتجاه المدن وبالتالي انخفاض في مستويات الإنتاج الزراعي الذي يؤدي الى تراجع اكبر في مساهمة القطاع الزراعي، وبالتالي زيادة في التباين مكاني بين الحضر والريف.

التباين المكاني بين الحضر والريف على وفق مؤشرات الحرمان في الميادين الاقتصادية والاجتماعية (النسب المئوية للحرمان)

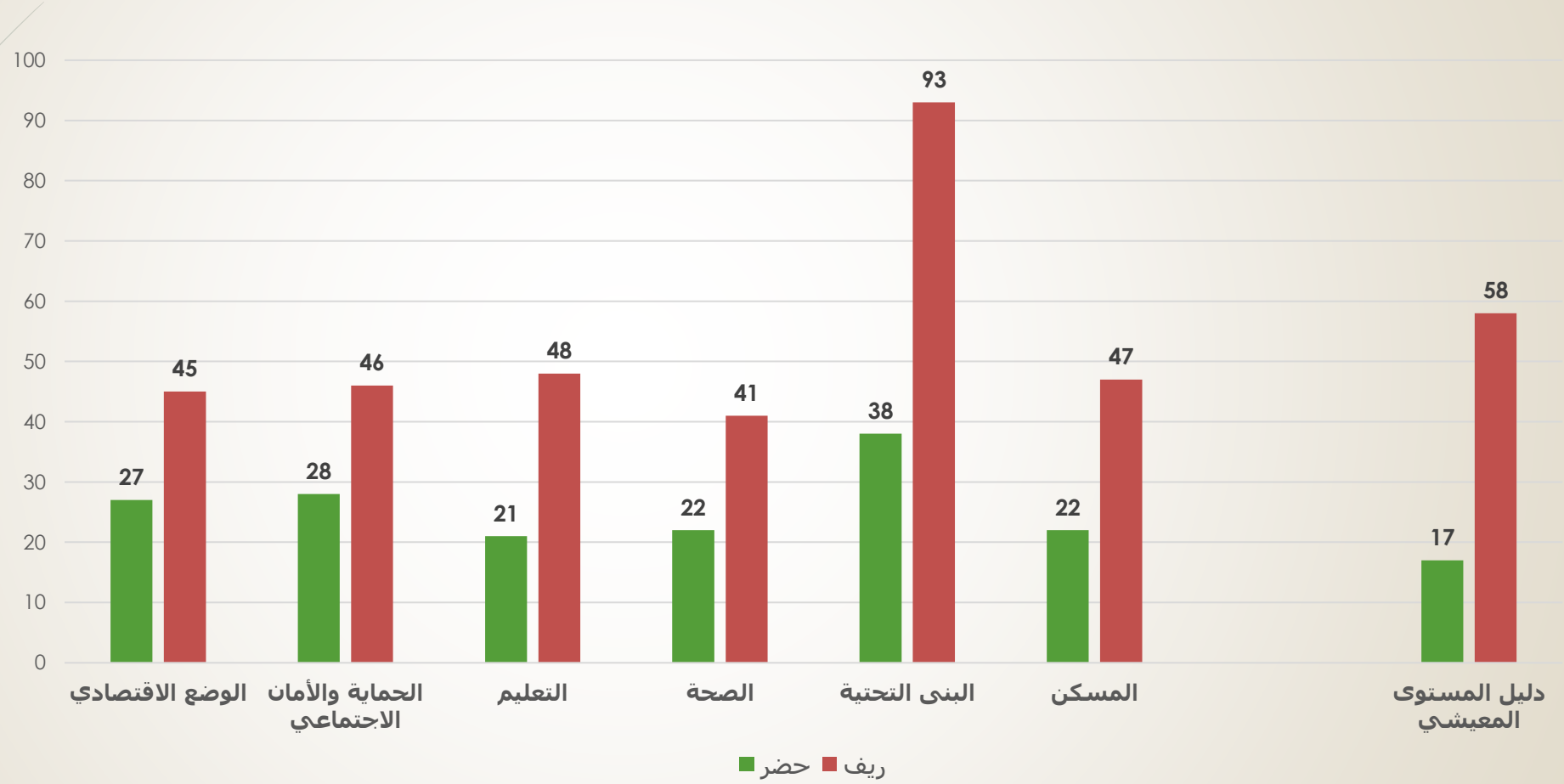

النتائج المرجوة من التنمية الريفية

- الحد من هجرة النشاط وهجرة الريف.
- زيادة الأراضي الصالحة للزراعة.
- رفع الإنتاجية الزراعية وتوفير فرص العمل.
- زيادة الاتصال مع الحضر لتفعيل التكامل ما بين البيئتين.
- تحسين مستوى المعيشة والحد من الفقر.
- رفع المستوى المعرفي والثقافي للسكان.

ان تحقيق هذه النتائج بالضرورة تقود الى تحقيق الهدف الرئيس وهو تقليل التباين التنموي بين الحضر والريف

التجربة المصرية

اتبعت الحكومة المصرية سياسة التنمية الريفية والتي تهدف إلى إحداث التوازن بين الريف والحضر وضرورة وصول التنمية إلى كل قرية في جميع محافظات مصر، وتقديم الخدمات اللازمة للطبقات محدودة الدخل. حيث ساهمت وزارة التنمية المحلية وجهاز بناء وتنمية القرية وبرنامج شروق فضلا عن الجمعيات الاهلية في عملية تطوير القرى.

لقد حققت الحكومة المصرية العديد من الانجازات على مستوى التنمية الريفية ومنها ما يأتي:-

1. منح القروض إذ قام صندوق التنمية المحلية بتوفير القروض للشباب والمرأة في القرى والوحدات المحلية.
2. تنمية موارد الأسرة بالقرية المصرية.

3. الانفتاح على العالم الخارجي والتعاون الـدولي، بهـدف تطـوير البنيـة الأساسـية والتثقيف الصحي والعلمي في الريف المصري.
4. تطوير الإدارات المحلية ومعالجة السـلبيات ومواجهة أية تجاوزات.
5. دعـم برنـامج الصـناعات الحرفيـة الصـغيرة والتعـاون الإنتـاجي وذلـك بالتنسـيق مع وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.
6. إزالة التعـديات علـى الأراضـي الزراعيـة وإعـداد المخططـات العمرانيـة للقرى.
7. إعداد الخريطة المعلوماتية للمسـتقرات الريفية.
8. تطوير ومعالجة النمو العشـوائي للمسـتوطنات الريفية.

التجربة السعودية

لقد اعتمدت المملكة العربية السعودية في تجربتها هذه على منهجية (القرية الام) كوحدة تنموية خدمية لمعالجة عشوائية توزيع القرى وتقديم الخدمات لسكانها.

خاصة وشهدت هذه التجربة محاوله لتطبيق نموذج كمي لتحديد إمكانات نمو المستوطنات الريفية في إقليم بقيق كدراسة تطبيقية، نتيجة لنشوء الكثير من الهجر بطريقة عشوائية اثر تزايد النفقات الحكومية التنمية في مختلف مشاريع قطاعات التنمية، حيث قدرت بـ(10300) قرية وهجرة، وكان منها (3250) قابلة للنمو فقط.

بعد تطبيق المعايير الكمية (حجم السكان، وعدد المنازل، والخدمات، وسهولة الوصول)، واظهرت النتائج ثلاث مستويات لإمكانية نمو القرى:

إمكانية نمو عالية، إمكانية نمو متوسطة، وإمكانية النمو فيها ضعيفة.

المخطط العمراني لقرية المقشع كقرية نموذجية

التجربة التونسية مبادرة (قرية ومنتوج)

ان برنامج (قرية ومنتوج) يمثل احد نماذج تجربة تونس في تخطيط التنمية الريفية المكانية والتي نفذت بدعم من فرع الوكالة اليابانية للتعاون الدولي بتونس بالاشتراك مع وزارة التنمية والتعاون الدولي. وقد انطلق مفهوم /قرية ومنتوج /منذ 30 سنة من ولاية اويتا اليابانية وتم تصديره الى حوالي 35 دولة في العالم من بينها تونس.

وترمي هذه العملية المتمثلة بالمشاريع التنموية الصغيرة الى تطوير المناطق الريفية الفقيرة باستخدام المنتوجات المتخصصة لكل منطقة واشراك الاهالي في مختلف مراحل التصميم وتيسير ترويج المنتوج في الاسواق المحلية والدولية. وبالتالي تحسين ظروف المعيشة بهذه المشاريع تعكس خصوصيات المنطقة وتضمن مورد دخل للسكان وتثبتهم على ارضهم وبالتالي مكافحة ظاهرة النزوح.

طبق البرنامج في الجنوب التونسي عام 2004 كمرحلة أولى وتعميمها على مناطق البلاد كافة في مرحلة ثانية.

تجربة المملكة المتحدة

تتميز المملكة المتحدة بأنها واحدة من أبرز الدول المتقدمة التي تبنت سياسة التنمية الريفية وتخطيط القرى، وقد تعدد السياسات المتبعة في التخطيط الريفي. لكن تركزت التوجهات الرئيسة لتخطيط المستقرات الريفية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية على مناقشة التركز والتبعثر وإستراتيجية المستقرة الأم. ونمو مفهوم سياسة القرية الأم تعود في جذورها إلى النمو المركزي ونظرية الاماكن المركزية، وهي في جوهرها تقوم على تركز الموارد المالية المحدودة على مراكز قليلة مختارة عن كونها موزعة خلال مفردات المحلات الريفية.

لغرض اختيار المستقرات التي ستصبح القرية الأم، استخدم المخططون أسسا مختلفة لترتيب المستقرات لاحتمال كونها مراكز خدمية، فعلى سبيل المثال فان المعايير التي طبقت على مدينة (Devon) في المملكة المتحدة والتي على أساسها اختيرت القرى الأم في عام (1979) هي:

- وجود التسهيلات الاجتماعية وتشمل المدارس والمنشآت التجارية ، وقاعة الاجتماعات ، وعيادات الأطباء ، والمرافق العامة (الماء ، الكهرباء ، الغاز ، الصرف الصحي) .
- وجود فرص العمل فيها أو حولها .

- موقعها بالنسبة للحركة الرئيسة وإمكانية تطوير الطرق .
- علاقة موقعها بخطوط النقل العام (حافلات ، سكك حديد) التي تقدم الخدمة الكافية .
- علاقة المستقرة بالمراكز الحضرية التي تقدم العمل , المدارس , الخدمات الطبية ، المحلات التجارية ، الخدمات الخاصة ، والتي لا يشترط أن تكون قريبة منها .
- علاقة المستقرة بالمستقرات الأخرى التي ستعتمد عليها في بعض الخدمات.
- إمكانية البني الارتكازية المتاحة للتوسع والتنمية الجديدة .
- إمكانية تنمية الأرض الزراعية المتاحة .
- التأثير على المعطيات المرئية .

التجارب العراقية

- بدأت خطوات التنمية الريفية في العراق منذ السبعينيات من القرن الماضي وخاصة في نطاق الخدمات العامة وانشاء القرى العصرية والمجمعات السكنية ضمن المشاريع الزراعية والإروائية الكبرى كجزء من خطط التنمية القومية للفترة 1970 - 1980، غير ان تلك الخطوات لم ترقى الى مستوى السياسة الشاملة للتطوير الريفي.

- ومن التجربة التخطيطية السابقة تم الادراك آنذاك مسألة تطوير الريف تتعدى البرامج القطاعية الجزئية وانه لابد من تبني سياسة شاملة وبعيدة المدى تستهدف اعادة التوزيع المكاني للقرى وتقليص عددها ورفع معدل الحجم السكاني لكل قرية وتحويلها الى مستوطنات شبه حضرية من ناحية هيكلها العمراني ومستوى تجهيز الخدمات العامة.

بداية الثمانينيات ،تم إعداد خطة الاستيطان الريفي في العراق ، هذه الخطة التي شملت دراسة عموم قرى العراق باستثناء محافظات السليمانية وميسان والبصرة لظروف الحرب مع إيران في ذلك التاريخ ، وتم بالفعل إجراء مسح افرز وجود حوالي (11958) قرية

- وعلى أساس اعتماد مجموعة معايير خاصة بحجم السكان وتوفر الخدمات العامة والبني التحتية والواقع الزراعي والثروة الحيوانية ، توصلت الخطة إلى ترشيح حوالي (50%) من عدد القرى في العراق كقرى أم مرشحة للتطوير في كل محافظة . وظيفة هذه القرى ان تصبح مركزا لتوقيع النشاطات والخدمات التي يمكن لهذه القرى الكبيرة ان تخدم القرى القريبة منها او ضمن نطاق محيطها، وذلك بسبب انتشار هذه القرى وصغر حجمها مما يجعل امر توفير الخدمات لها امر صعبا وغير اقتصاديا.

* ولم يصدر قانون او تشريع يجعل هذه الخطة نافذة او ملزمة التنفيذ.

في عام 2009 تم اعداد مشروع اعداد خطة التنمية الريفية في محافظة كربلاء كنموذج للتنمية الريفية المكانية، وذلك من خلال تحديد قرى مرشحة للتطوير من اجل إيصال الخدمات والبنى الارتكازية الأساسية للريف على أسس اقتصادية مقبولة ولتكون نموذجاً يمكن اعتماده في بقية المحافظات. وقد تم تحديد القرى المرشحة للتطوير واعدت تصاميم اساسية لهذه القرى. وقد اكد هذا المشروع على التنمية الريفية القطاعية المكانية واستثمار الامكانات النسبية للقرى.

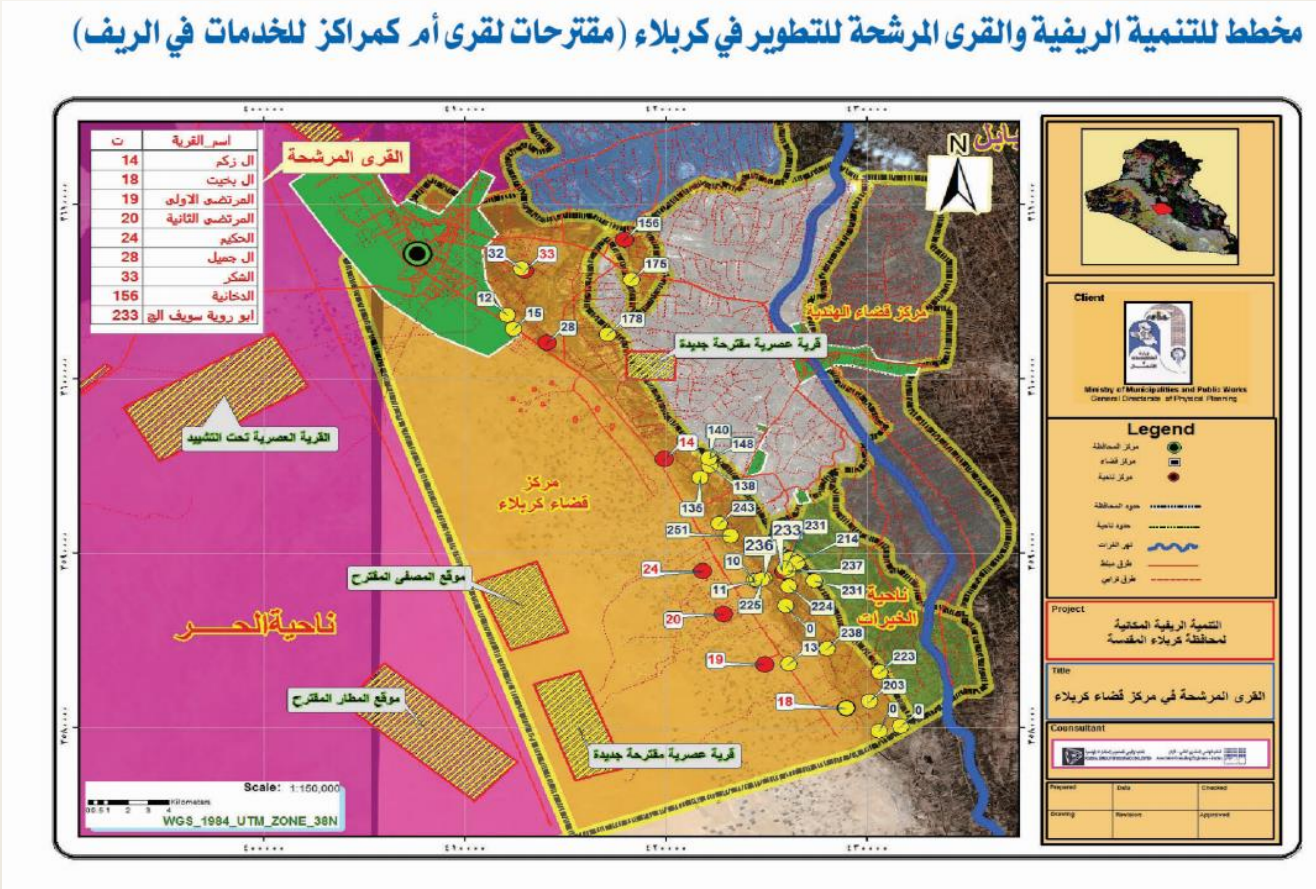

- في الوقت الحالي دائرة التنمية الإقليمية والمحلية تسعى لإعداد ستراتيجية تنمية ريفية من خلال قسم التنمية الريفية و مديريات التخطيط في المحافظات لكل محافظة من المحافظات غير المنتظمة بإقليم،

حيت تم تنفيذ مسح ميداني (مسح التنمية الريفية) في 12 محافظة خلال الفترة 2017 و21019

اطار المسح

- **حصر شامل لجميع القرى في المحافظات**
- **عينة للأسر داخل كل قرية من القرى**

ولأجل توفير البيانات اللازمة المكانية الوصفية عن القرى والبيانات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية فضلا عن الإمكانات النسبية والمحددات في اعداد الستراتيجيات فقد تم اعداد نوعين من الاستمارات

الاولى

- استمارة القرية

الثانية

- استمارة الاسرة

أظهرت نتائج المسح ان عدد القرى في المحافظات المشمولة بالمسح قد بلغت **9966** قرية،

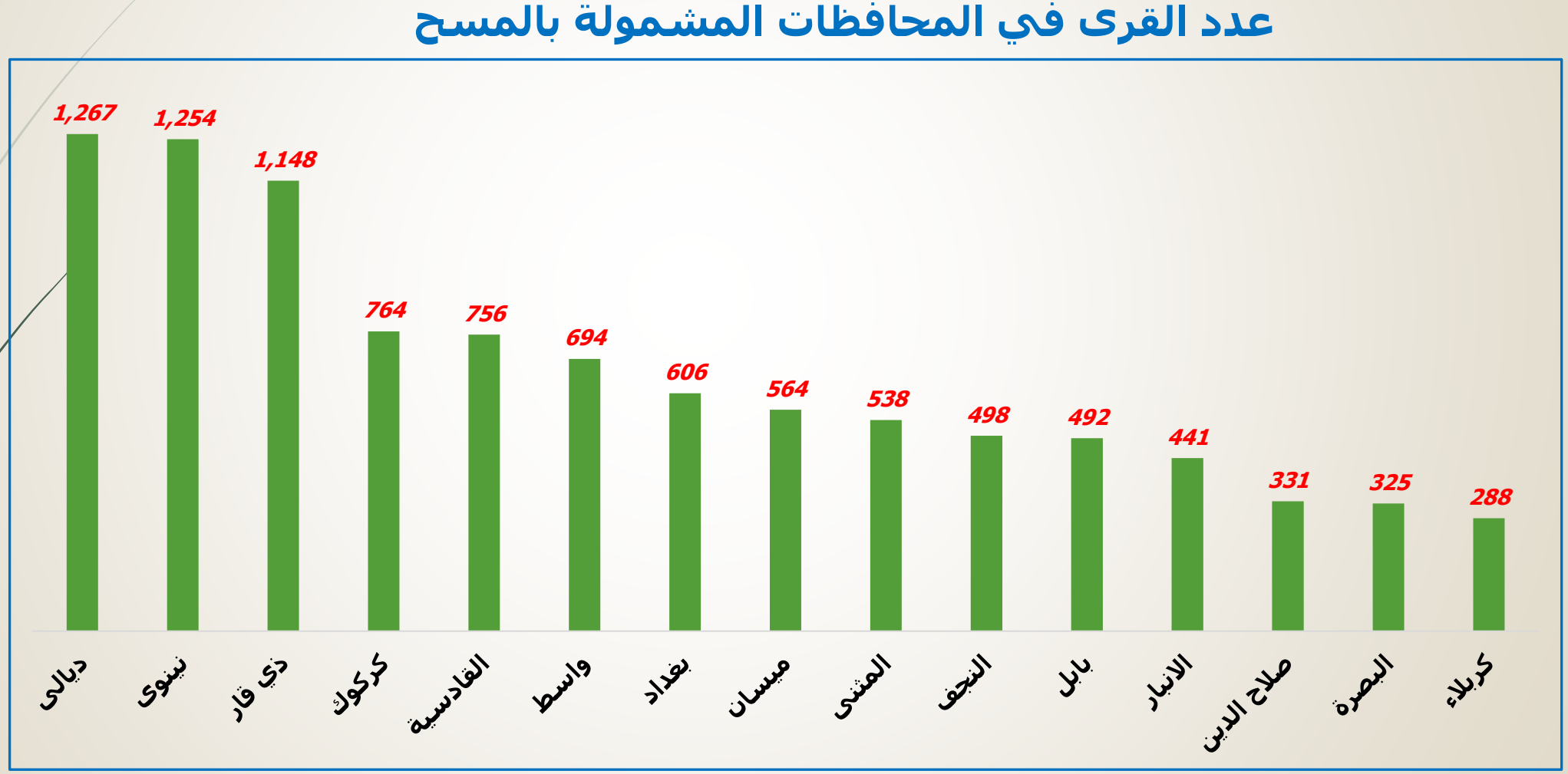

مؤشرات مختارة من نتائج مسح التنمية الريفية لبعض المحافظات

المحافظة	ضمن مشروع استصلاح وبزل منفذ	تتوفر حصة مائية للزراعة	مركز صحي	صيدلية	مدرسة ابتدائية	مدرسة ثانوية (متوسطة و اعدادية)	طريق مبلط واصل للقرية	كهرباء الشبكة العمومية	مياه شرب من الشبكة العمومية	مياه من محطات التحلية RO	الصرف الصحي (الشبكة العمومية)
ميسان	7.3	84.9	11.2	0.7	58.2	7.4	75	97.3	56.9	6.2	1.1
بابل	76.4	94.1	21.7	9.8	76.2	27.6	92.9	99.6	55.5	24.8	0.6
القادسية	45.2	92.2	10.7	0.9	56.3	10.7	56	98.8	67.7	16.7	1.1
المثنى	18.2	83.8	9.1	2.0	67.5	12.5	70	98.9	48.9	5.6	0.7
النجف	34.9	87.8	22.9	4.0	62.2	21.1	90	99.2	86.1	8.4	1.2
البصرة	15.1	37.5	79.1	23.4	31.4	73.5	93	98.2	81.5	98.2	7.7
كربلاء	74.3	79.5	11.5	4.9	58.7	16.0	87.8	99.0	71.9	21.5	4.2

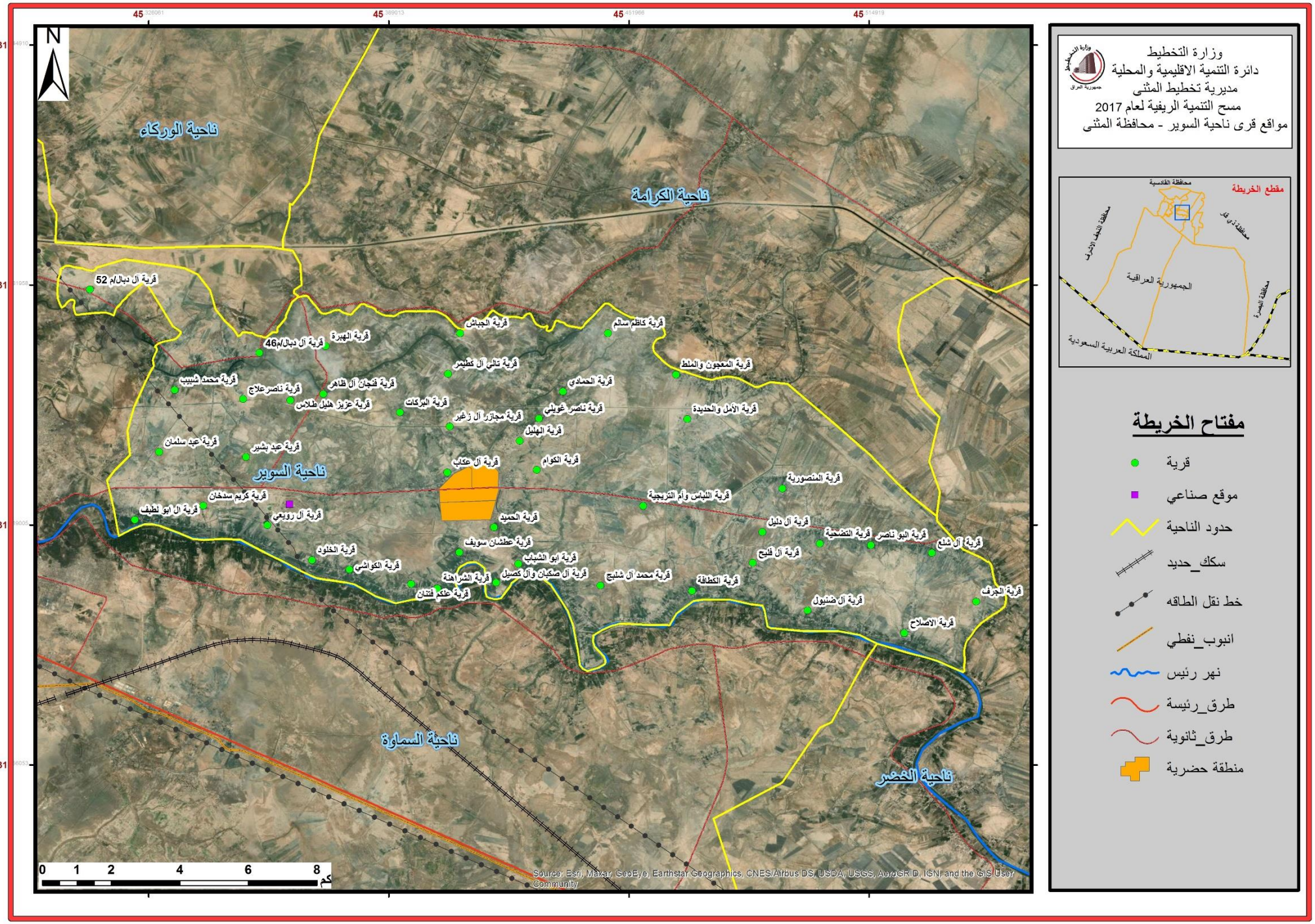
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الاقليمية والمحلية
مديرية تخطيط المثنى
مسح التنمية الريفية لعام 2017
مواقع قرى ناحية السوير - محافظة المثنى
مقطع الخريطة
محافظة القادسية
محافظة ذي قار
محافظة النجف الاشرف
الجمهورية العراقية
محافظة البصرة
المملكة العربية السعودية
مفتاح الخريطة
قرية
موقع صناعي
حدود الناحية
سكك_حديد
خط نقل الطاقه
انبوب_نفطي
نهر رئيس
طرق_رئيسة
طرق_ثانوية
منطقة حضرية
N
ناحية الوركاء
ناحية الكرامة
ناحية السوير
ناحية السماوة
ناحية الخضر
قرية ال دبال/م 52
قرية ال دبال/م46
قرية الهيرة
قرية الجباش
قرية كاظم سالم
قرية المعجون والملط
قرية تالي آل كطيمر
قرية الحمادي
قرية محمد شبيب
قرية ناصر علاج
قرية فنجان آل ظاهر
قرية عزيز هليل طلاس
قرية البركات
قرية مجازر آل زغير
قرية ناصر غويلي
قرية الأمل والحديدة
قرية الهليل
قرية عبد سلمان
قرية عبد بشير
قرية آل عكاب
قرية الكوام
قرية المنصورية
قرية كريم سدخان
قرية ال ابو لطيف
قرية آل رويعي
قرية اللباس وأم التربجية
قرية الحميد
قرية آل دليل
قرية النضحية
قرية البو ناصر
قرية آل شلغ
قرية عطشان سويف
قرية الخلود
قرية ابو الشباب
قرية آل فليح
قرية الكواشي
قرية الشراهنة
قرية آل صكبان وآل كصيل
قرية محمد آل شليج
قرية الكطاقة
قرية الجرف
قرية علكم فتنان
قرية آل ضنيول
قرية الاصلاح
0 1 2 4 6 8 كم
Source: Esri, Maxar, GeoEye, Earthstar Geographics, CNES/Airbus DS, USDA, USGS, AeroGRID, IGN, and the GIS User Community

معايير انتخاب القرى المرشحة للتطوير

أ- المبادئ الأساسية

1. المعايير هي معايير استرشادية تساعد في عملية اختيار القرى المرشحة للتطوير.
2. جميع القرى يجب ان تقع في نطاق خدمة احدى القرى المرشحة للتطوير.
3. نطاق خدمة القرية المرشحة للتطوير 3 كم.
4. المشاركة المجتمعية(المجتمع المحلي) في اخيار القرى المرشحة للتطوير.

ب- المعايير

1. حجم السكان
2. موقع القرية بالنسبة للمستقرات الحضرية
3. توفر خدمات الماء والكهرباء
4. الخدمات التعليمية
5. الخدمات الصحية
6. الوضع الإروائي
7. نسبة العاملين بالزراعة

استخدام بيانات المسح

- نموذج قرية العاشق

- قرية العاشق هي أحدى قرى ناحية الثرثار التابعة لقضاء سامراء في محافظة صلاح الدين
- تتوسط هذه القرية خمسة قرى محيطة وهي القادرية، احمد الخلف، البو حاجم، صالح المحمود، والبو جميل
- بلغت مساحة قرية العاشق 600 دونم،
- وبلغ عدد السكان فيها 800 نسمة اما عدد سكان القرى المجاورة فقد بلغ 1702 نسمة وبالتالي يصبح مجموع السكان الكلي للقرى المراد إقامة الخدمات لها هو 2502 نسمة.
- وبلغ عدد المساكن في القرى مجموعةً 279 دار.

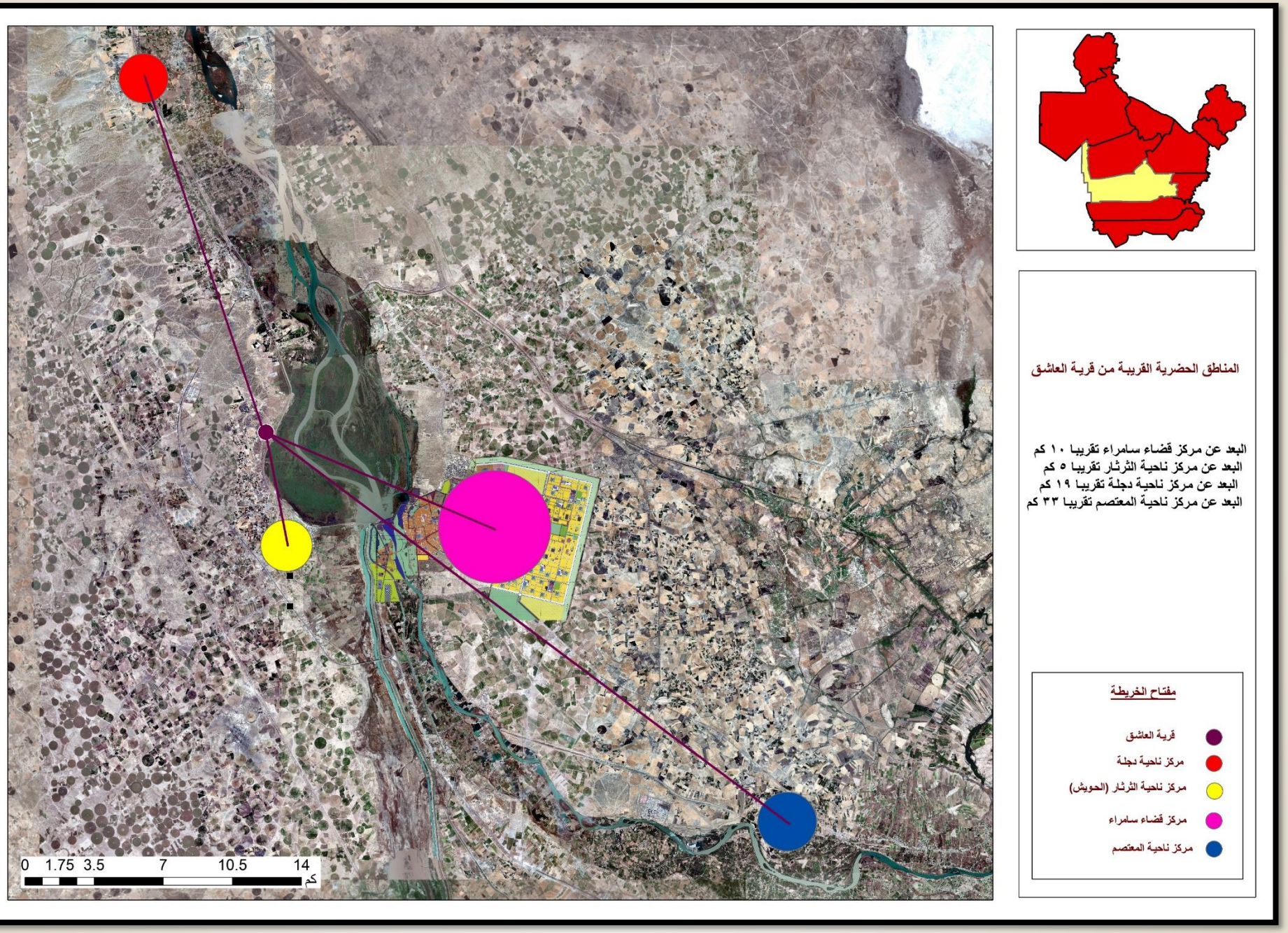
المناطق الحضرية القريبة من قرية العاشق
البعد عن مركز قضاء سامراء تقريبا ١٠ كم
البعد عن مركز ناحية الثرثار تقريبا ٥ كم
البعد عن مركز ناحية دجلة تقريبا ١٩ كم
البعد عن مركز ناحية المعتصم تقريبا ٣٣ كم
مفتاح الخريطة
قرية العاشق
مركز ناحية دجلة
مركز ناحية الثرثار (الحويش)
مركز قضاء سامراء
مركز ناحية المعتصم
0 1.75 3.5 7 10.5 14
كم

330 دونم
القادرية
600 دونم
قرية العاشق
1022 دونم
صلاح المحمود
772 دونم
ابو حاجم
1207 دونم
احمد الخلف
820 دونم
ابو جميل
0 0.25 0.5

وزاره التخطيـــط
دائـره التنميـــة الاقليميـــة والمحليـة
تصـــميم مقـترح لقريـــة العائـــق
المفتـــاح
واقـع حال -ابنيـــة وسـكن
واقـع حال -مناطق زراعيـة
واقـع حال -طرق
تجـاري
تعليمـــي (مدارس)
صـحي
مناطق خضـراء
تـــرفيهي ثقـــافي
مساجد
مختلـط
سـكن
صـناعي
حدود الملكيـــة
مركز شـــباب
محرمات خط الضـــغط
خط الضـــغط
محرمات خط الضـــغط
القبـــة الصـــليبية
اعداد
فـــريق التصـــاميم
مقيـاس الرسـم
A3
1:5000

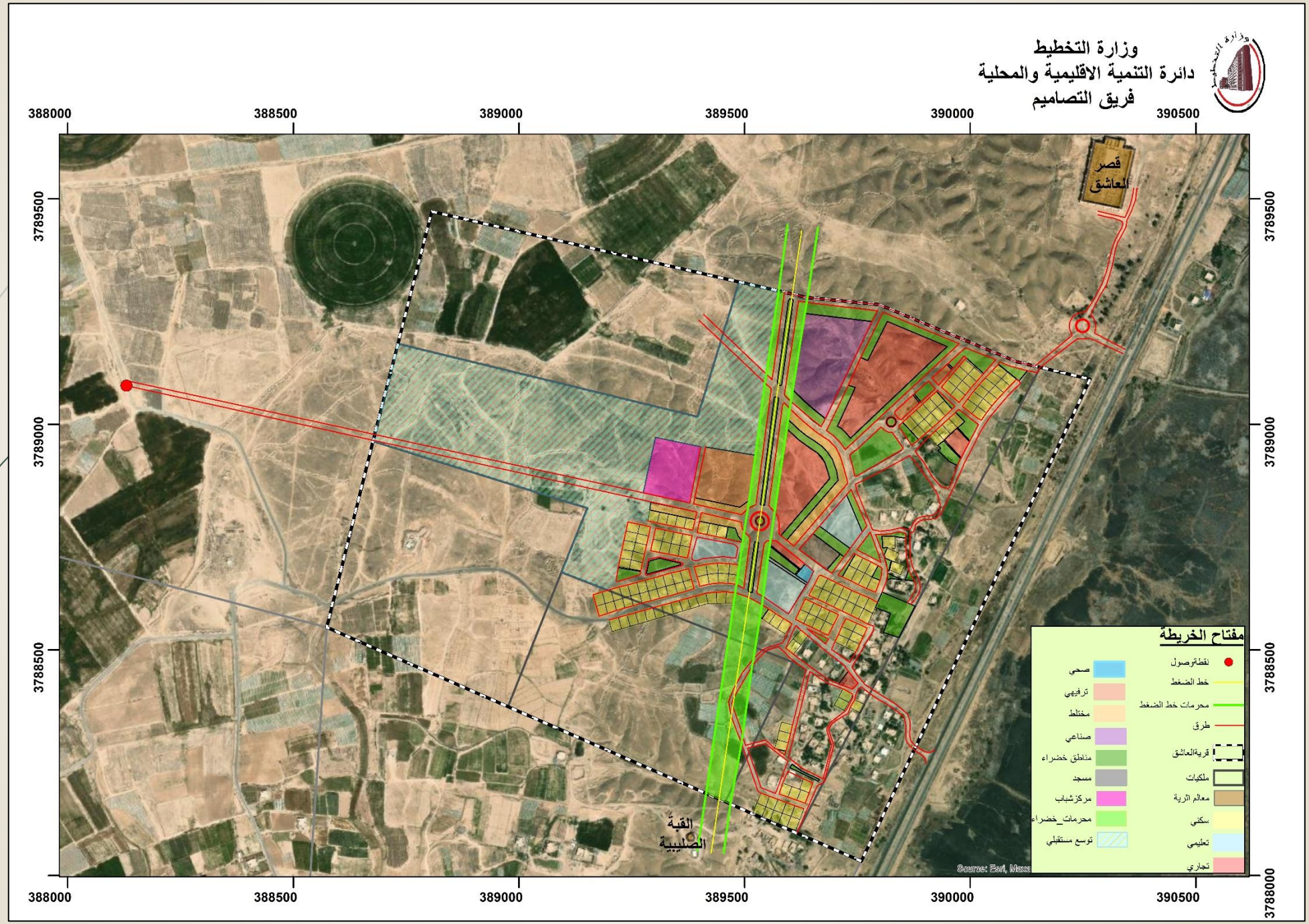
وزارة التخطيط
دائرة التنمية الاقليمية والمحلية
فريق التصاميم
388000
388500
389000
389500
390000
390500
3789500
3789000
3788500
3788000
قصر العاشق
القبة الصليبية
مفتاح الخريطة
نقطةوصول
خط الضغط
محرمات خط الضغط
طرق
قريةالعاشق
ملكيات
معالم اثرية
سكني
تعليمي
تجاري
صحي
ترفيهي
مختلط
صناعي
مناطق خضراء
مسجد
مركزشباب
محرمات_خضراء
توسع مستقبلي
Source: Esri, Maxa

- **استحداث القرى**

- **برنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية**

ان الصندوق الاجتماعي للتنمية يمثل مشروعا ويهدف إلى تحسين الظروف المعيشية وايجاد الفرص للفقراء والمحرومين في العراق من خلال تحسين قدرتهم على الوصول إلى الخدمات الاساسية واستحداث وظائف في المجتمعات المحلية. وذلك بتمويل مشاريع فرعية على المستوى المجتمعي في مجالات التعليم والصحة والمياه والبنية التحتية الاقتصادية الصغيرة والقدرة على الوصول إلى الاسواق، فضلا عن تعزيز قدرات مؤسسات التمويل متوسط الصغر لدعم تطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات.

ينفذ المشروع على مدى 5 سنوات، المرحلة الأولى يطبق في ثلاث محافظات، والثانية في اربع محافظات، الثالثة لبقية المحافظات

تم اعتماد عدد من المعايير في اختيار القرى لتطبيق البرنامج فيها وهي:

- عدد الاسر
- المصدر الرئيس للماء
- شبكة كهرباء
- الطرق الواصلة الى القرية
- توفر مركز صحي
- توفر مدرسة ابتدائية
- البعد عن اقرب مركز شباب
- محطات تصفية مياه

شكراً لإصغائكم